# النص و السياق
## " استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي "
## لـ: " فان دييك "

عرض:أحمد منور

و ضع هذا الكتاب في الأصل باللغة الإنكليزية تحت عنوان Text and context ، وهو للباحث الهولندي المعروف "فان دييك" (T.Van Dijk)، وقام بترجمته إلى اللغة العربية الأستاذ عبد القادر قنيني بعنوان "النص والسياق" ، ونشرته دار إفريقيا الشرق بالدار البيضاء بالمغرب سنة 2000 . يقع الكتاب في طبعته العربية في 343 صفحة، ويتكون من قسمين: الأول يختص بعلم الدلالة، والثاني بـــ "التداولية" وهو يجمع بين هذين العلمين انطلاقا من المسلمة التي تقول "إن كل خطاب دلالي هو مرتبط على وجه الاطراد بالفعل التواصلي". ويقول في هذا الصدد : (( يقوم بحثنا على قسمين رئيسيين : أعني البحث الدلالي السيمانطيقي والبحث التداولي ، ويرتبط كل واحد منهما بالآخر على نحو مطرد ، بمعنى أن نفس الظواهر التي سنصفها في المستوى الدلالي سوف ندرسها أيضا على المستوى التداولي)) (ص27) . ومن هذا الجمع بين العلمين جـاء العنـوان الفرعي باللغة العربية و هـو " استقصاء البحث في الخطـاب الـدلالي

والتداولي" يضاف إلى هذين القسمين مقدمة تمهيدية ، وهي بمثابة مدخل للموضوع بعنوان " الدراسة اللسانية للخطاب " ، مع ثبت بالمراجع في الأخير ، ومعجم بالمصطلحات بالإنكليزية والعربية من وضع المترجم .

و رغم تفاوت قسمي الكتاب في عدد الصفحات بشكل كبير ــ حيث بلغ القسم الأول 190 صفحة ، بينما لم يتجاوز القسم الثاني 100 صفحة ــ فقد جاء القسمان متساويين في عدد الفصول ، فضم كل قسم أربعة فصول ، وهي كما يلي : عناوين فصول القسم الأول هي : 1 ــ مقدمة موجزة في علم الدلالة الصوري 2 ــ الترابط وما يلزم عن أدواته الرابطة 3 ــ أنساق فحوى الخطاب 4 ــ البنيات الكبرى الشاملة . أما فصول القسم الثاني فتحمل العناوين التالية : 1 ذكر بعض معاني نظرية فعل الكلام 2 ــ ضروب السياق وأفعال الكلام 3 ــ في تداولية الخطاب 4 ــ شمولية أفعال الكلام .

و من خلال إلقاء نظرة على عناوين فصول القسمين وإجراء مقارنة سريعة بينها تتضح لنا خطة المؤلف المحكمة في رسم خطين متوازيين بين مسائل الدلالية والتداولية ، ليصل بها في الأخير إلى نتائج مشتركة تكشف بشكل عملي عن مدى ارتباط هذين المجالين ، ومن هنا يتأكد لنا مرة أخرى لماذا جمع المؤلف بين علمي الدلالة والتداولية بين دفتي كتاب واحد .

وهناك ميزة أخرى في هذا الكتاب تبدو أيضا من خلال المنهجية المتبعة فيه، ألا وهي ميزة التدرج في عرض المسائل ، ويتجلى ذلك بالخصوص في الفصل التمهيدي الذي يجعل منه فاتحة لكل قسم من الكتاب ، حيث يقدم فيه عرضا مجملا عن مختلف القضايا التي يطرحها علم الدلالة من جهة والتداولية من جهة أخرى ، وقد أوضح المؤلف أنه فعل ذلك حرصا منه على تسهيل مهمة قارئ الكتاب ، الذي يفترض فيه أن يكون بالأساس طالبا في قسم اللسانيات ، ويخشى إذا هو أحاله على مقدمات جامعة لغيره ــ وهو يشك في توفرها بالشكل الذي يرغب أن تكون عليه ــ أن تكون قصيرة أو مبسطة بما لا يفي بالغرض الذي يسعى إليه (ص15) . لذا يقدم في الفصل الأول الذي أعطاه عنوان "مقدمة موجزة عن علم الدلالة الصوري" (ص37)

نظرة عامة في علم الدلالة ، يتعرض فيها لست مسائل في هذا العلم تناول فيها موضوع اللغات الصورية الشكلية ، أو المنطقية ، و السيمانطيقا القائمة على دالة الصدق ، ومنطق المحمول ومعناه الدلالي ، ومنطق الجهات و السيمانطيقا الخاصة به، و الماصدق والمفهوم (أي المعنى والمرجع)، وأخيرا السيمانطيقا الصورية واللغة الطبيعية .

و يفعل الشيء ذاته في القسم الثاني الذي يمهد له بفصل يعطيه عنوان : " ذكر بعض معاني نظرية فعل الكلام" (ص227) يتعرض فيه لسبعة مسائل تتعلق بموضوع الأحداث والأفعال والعمليات الإجرائية، والدائم والمتغير في إنجاز الفعل ، والبنيات الذهنية لفعل الإنجاز ، وإيقاع الفعل (أي سرعته وبطؤه) ، وتأويل الفعل ووصفه ، ومنطق إنجاز الفعل ، والفعل المشترك المتداخل الإنجاز .

و نظرا لطبيعة هذين الفصلين اللذين قصد بهما التذكير ببعض المسائل التي تطرحها الدلالية والتداولية ــ كما سبقت الإشارة ــ فإنه كثيرا ما كان يحيل من يريد التوسع في تلك المسائل إلى مؤلفات موسعة في مجالها لتوماسون وماسي ، و روسال و ستراوسون و ليويس و ريشير وغيرهم بالنسبة للقسم الأول ، وإلى أعمال أوستين و تشومسكي و فون رايت و ريشير مرة أخرى، في القسم الثاني .

أما بقية الفصول الأخرى فيذكر المؤلف أنه قصد من تأليف كتابه أن يتوسع في بعض أبحاثه التي كان قد شرع فيها بعد نشره لأطروحته في الدكتوراه سنة 1972 عن "بعض معاني ضروب نحو النص" وأن يصحح في الوقت نفسه بعض القصور الذي تبين له في أطروحته المشار إليها ، ومن هذا المنطلق فقد كان يلخص بعض المسائل التي كان قد تعرض لها من قبل في كتابه المشار إليه ، ويصحح ما يراه فيها من نقص ، أما ما يراه سليما فيها فإنه يقدم عليه إثباتات جديدة بشكل أكثر وضوحا وأكثر انتظاما ــ كما يقول ــ بالنسبة للدراسة اللسانية للخطاب (ص13). و قد حصر هذه المسائل بالتحديد في مفاهيم محددة وأكثر خصوصية ، ألا وهي تلك المسائل المتعلقة

بموضوعات نظرية الخطاب، أي تلك المتعلقة بمفاهيم الترابط والاتساق ومحل الخطاب والعلاقات بين السيمانطيقا وتداولية الخطاب (ص14). وحتى بعد أن حقق هذا الغرض فإنه لا يرى في مجمل ملاحظاته التي قدمها في هذا الكتاب إلا تأملات مؤقتة و اختبارية أو غير تامة ، وأن بعض المشكلات التي تعرض لها بالدرس تستحق "مطولات" من الكتب (ص15) .

و على أية حال ، فإن ما يدخل من هذا الكتاب بشكل مباشر في موضوع ملتقانا، أي النص والسياق التداولي، يتمثل بالأساس في الفصلين الأخيرين اللذين أعطاهما المؤلف على التوالي عنوان "في تداولية الخطاب" و"شمولية أفعال الكلام وكليتها" ، حيث حاول المؤلف في الفصل الأول تحديد أغراض الخطاب التداولي ومسائله ، ومن ثمة راح يبحث في العلاقات بين البنية الخطية للخطاب من جهة وبين البنية الخطية للسياق ، أي بين متواليات الجمل ومتواليات إنجاز الفعل الكلامي ، وعلة ذلك أن العلاقات بين القضايا أو الجمل في أي خطاب لا يمكن أن تقف عند حدود الوصف السيمانطيقي وحده ، وكان المؤلف قد قدم من قبل ما يثبت أن الشروط الموضوعة كأدوات الربط والمسند و المسند إليه ، والتنصيص على المعنى بالتلفظ وما شابه ذلك من اصطلاحات يكون لها أيضا أساس تداولي ، بمعنى أن النص الذي يقدم بعض الأحداث وما بينها من علاقات في عالم ممكن ، يكون صالحا أيضا لاستعماله في نقل المعلومات المتعلقة بتلك الأحداث في إنجاز الأفعال المجتمعية الخاصة . ويشرح هذه الفكرة في جزء من هذا الفصل تحت عنوان معالجة المعلومات التداولية ، ويذكر في هذا الصدد أن الفكرة الأساسية في التداولية عندما نكون في حال التكلم في بعض السياقات ، فنحن نقوم أيضا بإنجاز بعض الأفعال المجتمعية ، وأغراضنا ومقاصدنا من هذه الأعمال إنما تتأسس من ناحية أخرى على مجموعة المعلومات ، ومن ضروب المعرفة والاعتقادات، ويذكر أن أخص خواص السياقات التواصلية هو أن هذه المعلومات تختلف بالنسبة للمتكلم والمخاطب ، وإن كانت تتفق في بعض النواحي ، وتتغير صورة معرفة المخاطب أثناء التواصل تبعا

لأغراض المتكلم تغيرا ملحوظا ، ويضرب لذلك مثلا يراه مبتذلا في الاستعمال ، فيقول إننا عندما نعد أو ننصح إنما نريد أن يعلم المخاطب بأننا نقدم له وعدا ، ونسدي له نصحا ، وهذا العلم أو المعرفة هي ثمرة إخراج وتأويل صحيح لقوة فعل الكلام .. وفي حال تلفظي بالجملة "جون مريض" فإني أعبر عن مضمون تصور القضية ، وهو أن جون مريض ، وفي حال قيامي بذلك أنجز فعلا ذا حالة مرجعية ، إذ أنا قد أشرت إلى أن جون هو (الآن) مريض .. وتكتسب أفعالي السيمانطقية وظيفة تداولية إذا ما كونت افتراضا إضافيا فحواه أن المخاطب لا يملك معرفة معينة (حول العالم وحول أحوالي الداخلية) ، حتى إذا تحقق هذا الغرض أنجزت فعلا تواصليا ناجحا أستطيع بفضله أن أضيف شيئا لمعرفة مخاطبي مما تتضمنه قضية ما من معلومات . وهنا يشير إلى الصعوبة في التمييز داخل الجملة بين المعلومات القديمة والجديدة.

أما في الفصل الأخير المتعلق بشمولية أفعال الكلام وكليتها ، فقد اهتم المؤلف بموضوع التنظيم الشامل للفعل المشترك للإنجاز التواصلي ، ويعني به متوالية أفعال الكلام والسياق وعلاقتهما ببنية الخطاب . ويرجع في هذا الصدد التحليل الكلي للفعل التواصلي المشترك الإنجاز إلى أوجه ومشكلات متعددة منها التساؤل عما إذا كانت هناك بنية كبرى تداولية ؟ وإذا كان ذلك كذلك فما هي الوظيفة التداولية لأفعال الكلام الكلية ؟ ثم ما هو الأساس المجتمعي و المعرفي لهذا التمييز ؟ وبأي اعتبار تكون أفعال الكلام الشاملة متعلقة بالبنيات والتراكيب الكبرى السياقية ؟ وأي شيء هي المسلمة الأمبيريقية (التجريبية) لافتراض أن الفعل المشترك لإنجاز "التواصلي" توجد له هو أيضا بنية كبرى كلية ؟ (ص309، 310)

و بعد هذا يشرح معنى الفعل الكلي (المجرد) (ص310) الذي يتمثل في المعاني والدلالات القصدية، و يأتي بعد ذلك بمثال محسوس عن هذه المعاني الكلية ويناقشها بإسهاب من خلال مثال : إني ذاهب إلى باريس ، الذي هو عبارة عن مشروع يخضع في جزء منه للتخطيط ، وهذا الجزء هو الشيء

الجوهري أو الأساسي في الموضوع ، وهو المتضمن للفعل الكلي ، ويوجد في المشروع جزء لا يخضع للتخطيط ، وهو الأشياء الهامشية التي يقوم بها المسافر أثناء سفره ، مثل قراءة الجريدة ، أو شرب القهوة أو ما إلى ذلك .

ثم ينتقل إلى الحديث عن كلية أفعال الكلام الإنجازية (ص 316) ، التي يرى فيها أنها مثلها مثل الأفعال المجردة تستدعي وضع تخطيط وتأويل، وهو ما يجوز ــ كما يقول ــ أن نطلق عليه اسم الفعل الكلامي الشامل أو الفعل الكلامي الكلي ، ويأتي على ذلك بمثال آخر هو عبارة عن مقطع حواري عن طريق الهاتف بين بيتر وجاك حول مشروع شراء دراجة، مبرزا الوظائف المختلفة لأفعال الكلام . وينتهي إلى نوعين أساسيين من وظائف البنيات الكبرى المعرفية الأولى إدماجية تعمل على دمج المعلومات إلى أدنى مستوى لها والثانية تنظيمية تعمل على تنظيم تلك المعلومات تبعا لبعض المقولات الكبرى المحددة لوظيفة توابع المتوالية وما يلحق بها، أو بنيتها الكبرى بالنظر إلى المتوالية ككل .

و يخلص المؤلف في الأخير إلى القول بأن البنيات الكبرى السيمانطيقية والتداولية ينبغي أن تتوازى إنتاجا وضبطا وتأويلا ، إذ المخاطب في عملية التواصل ينبغي أن يُحرص على جعله يعلم أنّ فعل كلام رئيسي قد أنجز، ويعلم في الوقت ذاته أي شيء هو المضمون الكلي للحكم والوعد أو الطلب أو النصح أو ما إلى ذلك . ولكن المؤلف يعود ليذكر بما قاله في المقدمة بأن ملاحظاته تبقى في نهاية الأمر مجرد ملاحظات مؤقتة وقابلة للأخذ والرد، ومن ثمة قابلة للتغيير .